مجلة سوسيولوجيون P-ISSN: 2716-9170
المجلد: **الثالث**، العدد: **01**، السنة **2022** E-ISSN: 2773-3459

المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء في المجتمع المغربي: بين رحلة العبور وإكراهات المعيش اليومي

Sub-Saharan African Migrants in Morocco: Between transit journey and daily life constraints

أناس ابن الشيخ، جامعة محمد الأول وجدة، المغرب ،a.bencheikh@ump.ac.ma*

تاريخ الإرسال: 16-06-2022 تاريخ القبول: 17-07-2022

ملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة موضوع أدفاق الهجرة من أفريقيا جنوب الصحراء في المجتمع المغربي، عبر الاهتمام بالاستراتيجيات والتجارب الهجرية والمعيش اليومي وتأثيراتها على مسألة الاستقرار المؤقت أو الدائم، فضلا عن انعكاسات السياسات والاستراتيجيات الهجرية (سواء الأوربية أو المغربية) على عبور هذه الفئة إلى أوربا، وذلك من خلال مدخل سردي شفهي يناقش مختلف هذه العناصر.

وستركز هذه الدراسة على ثلاث مراحل أساسية: أولا مرحلة ما قبل الهجرة أي خلال تواجد المهاجرات من أفريقيا جنوب الصحراء في بلدانهن الأصلية (بلدان الانتماء) وتشَكل خيار الهجرة إلى أوربا، وثانيا رحلة العبور وما تتميز به من إكراهات وقائع متنوعة وبصورة خاصة الطريق البري...، وثالثا مرحلة تدبير الانتظار في المجتمع المغربي وما يطبعها من أشكال التفاوض مع الواقع المعيش والسعي نحو العدالة الاجتماعية والصحية (مثل رحلة البحث عن عمل والتطبيب....).

الكلمات المفتاحية: ، الهجرة، المهاجرات، السياسات والاستراتيجية الهجرية، أفريقيا جنوب الصحراء

Abstract

This study aims to approach the issue of migration policies. It especially focuses on Sub-Saharan African Migrants in Morocco by

*المؤلف المرسل

exploring their migratory experiences and daily lives' impact on temporary and permanent stability. Furthermore, the present paper sets out to explore the repercussions of migratory policies and strategies (both European and Moroccan) that concern transit to Europe through an oral narrative discussing those elements: First is the phase in their origin country, before the migration choice had been made. The second phase is the transit journey with all its challenging incidents, particularly on the highway. The third phase concerns the management of migrants' pending journey in the Moroccan territory with all its subsequent forms of negotiation and struggle for reaching social justice and health equity.

Key Words: Migration, Sub-Saharan African Migrants, Migration policies.

مقدمة:[†]

عمقت سياسات العولمة النيوليبرالية (Diouf, 1999) من التباينات وعدم المساواة بين دول العالم النامي بدول إفريقيا جنوب الصحراء، وساهمت من جانب آخر في تزايد ظهور أنماط معقدة من الهجرة (أنظر: Tobias 2012).بينما كرست «الدول المُفترسة» (Darbon 1990) أو«المختلسة» (Colidge and Rose-Ackerman 2000) سياسات متجذرة لمأسسة سياسات الإفقار لإعادة إنتاج اللاعدالة الاجتماعية والمجالية.

وفي الوقت ذاته، ظلت دول عديدة من أفريقيا جنوب الصحراء مثالا للدول في طور الانهيار بسبب تردي الأمن والاضطرابات السياسية. دون أن يتم إغفال العلاقات السلطوية التي تقوم على إعطاء أولوية للقرابي على السياسي وتقعيد العمل السياسي على شبكة مكثفة من الزبائنية التي تقوم بتقويض أسس الحكم الديمقراطي في كثير من دول إفريقيا جنوب الصحراء. وهكذا، فقد ساهمت ظروف

[†] تم تنفيذ هذا البحث من خلال دعم المجلس العربي للعلوم الاجتماعية برنامج "الصحة وسبل المعيشة في المنطقة العربية: الرفاه والهشاشة والنزاع" بدورته الأولى (2020- 2022) الممول من الوكالة السّويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida).

معقدة في تعزيز منظومة الهجرة وديناميتها في ظل التهديدات المتعلقة بهشاشة سبل العيش[‡] وغياب الأمن الاقتصادي والأزمات السياسية والنزاعات المحلية وعدم الاستقرار السياسي (Ezonu, 2008, 113-134) في كثير من هذه البلدان.

في ظل هذه الظروف غير المتجانسة والمركبة[§] ينتقل في كل عام الآلاف من المهاجرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء إلى المغرب، وترتبط هذه الحركية الهجرية بمجموعة من الدوافع والميكانيزمات منها ما يتعلق بالشروط المعيشية أو السياقات الداخلية التي تعرفها البلدان الأصلية (مثل الحروب أهلية، والأوضاع اقتصادية صعبة، والمجاعات....) أو دوافع أخرى تخضع لنمط علائقي يزاوج عموما بين مختلف هذه العناصر، فضلا عن ذلك، ساهم تطور الحياة البشرية، عبر مراحل وسياقات تاريخية متنوعة، في زيادة تعقد هذه الظاهرة وتنوع مساراتها وأشكالها بين الهجرة المؤقتة والدائمة، أو من حيث طبيعتها وأشكالها التي تراوح ضمنيا بين الهجرة الطوعية والهجرة القسرية أو تصنيفات أخرى، إذ يعبر سنويا من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء بين 65000 إلى 120000 مهاجر في طريقهم إلى أوروبا. ومع ذلك، يستمر في نهاية المطاف ثلث من هؤلاء المهاجرين بسبب صرامة سياسات الهجرة من الداخل (دول الشمال الإفريقي) وسياسة الجوار الأوروبي بين المغرب والاتحاد الأوروبي؛ عبر تمثيل المغرب، حسب عبد الكريم بلجندوز، دور «دركي العبور» لأوروبا (Belguendouz, 2005, 176-187) مع استحضار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية المبرمة في 26 فبراير 1966، في سياق يُستخدم فيه المهاجرون واللاجئون والنازحون القسريون كرهانات جيوستراتيجية لعقد الشراكات الإقليمية والدولية وإعادة رسم السياسات الهجرية.

[‡]. في ترتيب مؤشر الهشاشة الدولي تحتل 5 دول من إفريقيا جنوب الصحراء رتبة من المراتب العشر الأولى في سلم الهشاشة: هذه الدول هي: الصومال (المرتبة 2) جنوب السودان، (المرتبة 3) جمهورية الكونغو الديمقراطية، (المرتبة 5) إفريقيا الوسطى، (المرتبة 6) والتشاد، (المرتبة7) زيمبابوي، (المرتبة 10) غينيا (11). انظر: https://fragilestatesindex.org/data.

[§]. من المهم أن نشير إلى أن هذا المشروع البحثي لا ينظر إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء ككيان منسجم ومتجانس محكوم بنفس السياقات السياسية والاقتصادية ويشترك نفس الظروف. هذه الصورة النمطية هي تضليلية وهي ضرب من التعميم المفرط والمخل. إذ تشهد إفريقيا جنوب الصحراء تفاوتات اقتصادية وظروفا مختلفة. وعلى سبيل المثال لا الحصر: تحتل ترينيداد وتوباغو وبوتسوانا وغانا والرأس الأخضر والغابون وجنوب إفريقيا رتبا متقدمة نسبيا في سلم الهشاشة.

ويعتبر المغرب، نظرا لمجموعة من الاعتبارات الاستراتيجية والجغرافية والاقتصادية...، نقطة تمركز أساسية، إلى جانب باقي بلدان شمال أفريقيا، للمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء، وتبعا لمجموع التحولات المرتبطة بقضايا الهجرة، يحاول المغرب إنتاج سياسات هجرية جديدة تتوافق والتغيرات العميقة المرتبطة بالهجرة الوطنية والدولية وارتباطاتها العلائقية بالتنمية، فحسب التغيرات الجديدة في استراتيجيات الهجرة، لاسيما من أفريقيا جنوب الصحراء، لم يعد المغرب بلدا للعبور إلى الضفة أخرى وحسب، بل أصبح خيارا أساسيا للاستقرار. مما يعني تجاوز التصنيفات الكلاسيكية المرتبطة ببلدان العبور والمقصد، فثمة «اتجاه جديد يتمثل في تلاشي التمييز التقليدي بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، واليوم تقوم كل دولة في العالم تقريبا بجميع الأدوار الثلاثة؛ إذا يغادرها المهاجرون، أو يعبرونها، أو يقصدونها، وربما تتجلى هذه الدينامية في أوضح صورها في منطقة البحر المتوسط» (كوسر، 2021، 25).

لقد اتخذت سياسات المغرب في قضايا الهجرة منحى جديدا منذ 9 شتنبر 2013 نتيجة استحداث «الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء»، وعجلت هذه الأخيرة من ظهور استراتيجيات جديدة تتماشى مع التزامات المغرب الدولية في تدبير ملف الهجرة، ونتج عنها إجراءات مهمة على مستوى تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء، إذ أصبحت تشكل هذه الفئة الأخيرة أهمية كبرى ورهانا تدبيرا ملحا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا.

وهكذا ستحاول هذه الورقة تناول سياسات المغرب في تدبير قضايا الهجرة، من خلال الاعتماد على قراءة علائقية لأهمية الهجرة على مستوى المتوسط، فضلا عن تناول الاستراتيجيات الهجرية التي تبناها المغرب خلال العقود الماضية، وانعكاساتها على المهاجرين، وبصورة خاصة المهاجرون من أفريقيا جنوب الصحراء، فضلا عن مساهمته في إرساء سياسات إقليمية تحاول مأسسة قضايا الهجرة عبر مؤسسات مخصصة حصرا للهجرة (مثل إنشاء المرصد الإفريقي للهجرة....).

ويستند تصورنا المنهجي على مقاربة سوسيوأنثروبولوجية، تعالج ظاهرة الهجرة النسائية من أفريقيا جنوب الصحراء من زاوية اثنوغرافية سردية تعتمد المقابلة المعمقة (in-depth interview) (Srivastava 2012,54) وما تقدمه المرويات الشفهية (الذاكرة) من معطيات غنية حول تجربة الهجرة ورهانات المهاجرات، فضلا عن العودة الضرورية للوثائق والتقارير الرسمية وغير الرسمية المتصلة بقضايا الهجرة قصد فهم السياسات الهجرية والاستراتيجيات المرتبطة بها.

1. المتوسط وتحديات الهجرة

لم يكن «المتوسط "مجرد فضاء تاريخيّ، Espace historique" له زمنيته الخاصة، بل كان شخصيّة تاريخية فذّة تحكمت في مصائر العالم، إلى أواخر القرن التاسع عشر بأشكال مختلفة ولا زالت تؤثر في التطورات الراهنة كما ذهب إلى ذلك فرناند بروديل Fernand Braudel. لقد كان المتوسط الفضاء التاريخي لعلاقات التبادل والمنافسات والنزاعات بين الحضارات المتجاورة التي لم تكن تصدّر لبعضها السلع والبضائع فحسب بل أيضا البشر والأفكار والصور وطرق العيش. لم يعد الأمر كما كان عليه قبل قرون خلت ولكن كل المؤشرات تشير إلى أنه لا زال "فضاء" يعبره البشر بكثافة في اتجاهات مختلفة ولغايات وأسباب متنوعة رغم إصرار الدول عبر العديد من الإجراءات والتشريعات على حصره في مجال تعبره السلع والخدمات فقط».[**]

في الواقع، يعتبر تاريخ البشرية، وليس تاريخ المتوسط فحسب، بمثابة تاريخ الهجرات بتعبير لوسيل غيلبير (Lucille Guilbert)، (أنظر: Guiblert 2005) ويظل الكائن البشري متفاعلا وملتصقا بهذه الظاهرة بأشكالها وتعقيداتها المتعددة ومن مواقع ومنطلقات مختلفة، كونها لا ترتبط بالمهاجر وحسب بل تهم مختلف الفاعلين سواء تعلق الأمر بالفاعل المدني، أو الفاعل الحكومي/ السياسي، أو يمكن الجمع بين مختلف هذه الأدوار (بمعنى مهاجر وفي نفس الآن متفاعل مع قضايا الهجرة عبر مختلف المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية (هيئات أو جمعيات أو منظمات مدنية...).

لقد شهد المتوسط، على مر السنوات تزايد الأدفاق والديناميات الهجرية في الاتجاهين لكن نحو غير متوازن بين القارتين الإفريقية والأوربية، وتنامت معها بعض الأنشطة غير الشرعية المرتبطة بالهجرة، وبصورة خاصة شبكات ومنظمات التهجير والاتجار في البشر التي أصبحت أكثر حيوية بسبب ما عرفته القارة الإفريقية على الخصوص من ارتفاع الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية والعديد من الاضطرابات والانتفاضات خلال السنوات الأخيرة (مثل الثورات العربية أو ما سمي بالربيع العربي سنة

[**]. أنظر:

- الورقة المرجعية، الهجرة في المغرب العربي ومنطقة المتوسط: الديناميكيات، والأشكال، والفاعلون الجدد، المعهد العالي للدراسات التطبيقية في الإنسانيات- قفصة والمعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تونس، قفصة، أيام 10 و11 مارس 2020، صص 1-2.

2010...). ونتيجة لهذه الأحداث عرف المتوسط اندلاع موجات غير مسبوقة من الأدفاق المختلطة للهجرة (أدفاق مهاجرين، أدفاق لاجئين ...) عدلت المشهد الهجري بشكل عميق في هذا الفضاء وسط انهيار منظومات الحدود في أكثر من بلد وفي سياق تنامت فيه نزعات الخوف (الهجرة في المغرب العربي، 2-1)، فضلا عن ظهور أشكال جديدة من الهجرات الجماعية (مثل الهجرة الأسرية...).

في الواقع، تعتبر الهجرة والتنمية عمليتان مترابطتان، يقودان التغيير وينتجان روابط جديدة بين الأفراد والمجتمعات في مجالات الاقتصاد والتجارة والتكنولوجيا والثقافة والدين والتنقل البشري، ووسيلة لتنويع وتعزيز سبل العيش، وكذلك وسيلة للهروب من الاضطهاد والصراع والحروب، وبالتالي البحث عن تحقيق الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية الكاملة للهجرة في كل من بلدان المنشأ والمقصد (Report, NGF, 2016, 4).

نفهم من هذا كله، أن الهجرة ظاهرة ملازمة للإنسان ويستطيع من خلالها أن ينفذ لثقافات وتجارب جديدة تتجاوزه المستوى المحلي لتعبر إلى ما هو كوني، باعتبارها «ظاهرة عالمية ووسيلة لإعادة إنتاج الذات في سياق مجتمعات جديدة، ويمكن أن يتعرض خلالها المهاجر، كما تشير إلى ذلك مجموعة من الوقائع والدراسات والتقارير البحثية مدنية أو حكومية، مثل ما أشار إليه تقرير المنتدى العالمي التاسع للهجرة والتنمية المنعقد ببنغلاديش 2016، لمجموعة من الصعوبات والمحاذير والعوائق المعيشية، كما تزداد تحديات الهجرة مع تزايد أعداد المهاجرين على مستوى العالم» (Report, NGF, 2016, 4)، فقد قدرت منظمة العمل الدولية (ILO) في تقريرها الأخير وجود حوالي 164 مليون عامل مهاجر،(ILO Global, 2018) وأن العمل، من بين رهانات أخرى، يشكل مطلبا جوهريا بالنسبة للمهاجر وقد يعد سببا مركزيا للهجرة.

من الملاحظ إذن، ومن خلال ما تظهره مختلف الدراسات والتقارير الحكومية وغير الحكومية، أن بلدان المتوسط ومنطقة شمال أفريقيا تحديدا تواجه تحديات متداخلة حول قضايا الهجرة والنزوح، وتؤشر على ذلك مجموعة من المعطيات الكاشفة لتعاظم هذه التحديات مثل: ارتفاع أعداد اللاجئين والنازحين في السنوات الأخيرة بالأخص القادمين من أفريقيا جنوب الصحراء، مما يضاف إلى التحديات الأمنية والاكراهات التنموية المتعددة التي تعرفها المنطقة منذ زمن بعيد، فقد «قدرت منظمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أنه في سنة 2004، حاول 120.000 مهاجر سري عبر المتوسط، بينهم 35000 من دول جنوب الصحراء، وهذا باستثناء المهاجرين غير الشرعيين عبر جزر الكناري الذين يقدرون ب 100.000 سنويا، وتقدر الأمم المتحدة المعدل السنوي لأعداد المهاجرين السريين الطامحين لبلوغ

الضفة الأوربية من أفريقيا بحوالي 300.000 شخص سنويا، ينجح حوالي 200.000، في حين تفشل 100.000 الأخرى في الوصول إلى مبتغاها». (ظريف، 2016، 18)

الشكل رقم 1: مسارات الهجرة غير النظامية من أعماق إفريقيا نحو شمال القارة وأروبا

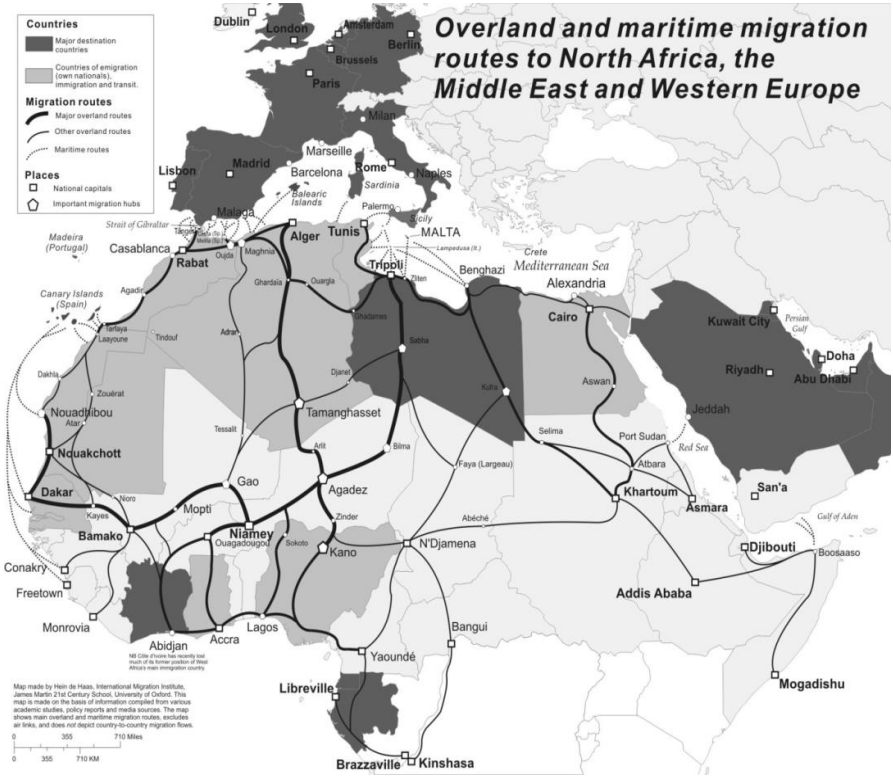

Source: Hein de Haas, The myth of invasion Irregular migration from West Africa to the Maghreb and the European Union, (oxford: IMI research report, October 2007). p 17

2. عصر الهجرة: من المغامرات الفردية إلى الهجرة المنظمة

من المعلوم أن قضية المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء أصبحت واقعا ملحوظا منذ تسعينيات القرن الماضي، بحيث تحولت هجرة هذه الفئة من كونها هجرات ومغامرات فردية إلى هجرات منتظمة وأكثر تعقيدا (شبكات ومنظمات سرية...)، مع تحولات مهمة في تصورات المهاجرين أنفسهم لوضعيتم في التراب المغربي: «بين الرغبة في العبور إلى أوربا أو تفضيل الاستقرار في المغرب بشكل مؤقت

أو دائم»،[††] وترتبط هذه الوضعيةأيضا بالتغيرات العالمية في كل ما يرتبط بالهجرة لا سيما «السياسات الجديدة في تدبير الحركية المجالية في منطقة شينغن وضرورة مواجهة تحديات الهجرة الخارجية». (Moses, 2012, 600)

لكن قبل أن نتناول الاستراتيجيات المغربية في تدبير الهجرة، يجب أن نتوقف أولا عند بعض السمات الهيكلية التي ساهمت في التأسيس لهذه الاستراتيجيات، بحيث مثلت الأبعاد الجديدة لهذه الظاهرة دوليا عنصرا جوهريا في إتجاه المغرب إلى إنتاج استراتيجيات مبتكرة في ملف الهجرة. نشير في هذا السياق أنه لا يمكن فصل الاستراتيجيات المغربية، التي سنتوقف عندها، أو قراءتها بشكل منعزل عما عرفته سياسات الهجرة العالمية من تغيرات، أو ما عرفته الهجرة نفسها من محددات جديدة تتجاوز البعد الإنساني لتفصح عن أبعاد جديدة يتداخل فيها الحقوقي بالسياسي والاقتصادي بالاجتماعي، (Mayda et all, 2018, 2-3) وهو ما أشار إليه السوسيولوجي الإنجليزي أنتوني غيدنز (Anthony Giddens) عندما اعتبر أن الهجرة ليست «ظاهرة جديدة، غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءا لا يتجزأ من عملية التكامل العالمي. وأصبحت أنماط الهجرة تعبّر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين دول العالم. وتشير بعض التقديرات إلى أن المهاجرين في مختلف أنحاء المعمورة عام 1990 بلغوا نحو ثمانين مليون شخص يشملون نحو عشرين مليونا من اللاجئين. و يُعتقد أن هذه الأعداد ستتزايد في أوائل القرن الحادي والعشرين، بل إن بعض علماء الاجتماع يُطلقون على أيامنا هذه عصر «الهجرة»». (غيدنز، 2005، 331).

وفي نفس السياق، يؤكد السوسيولوجي الألماني هاين دو هاس (Hein de Hass)، في كتابه الجماعي الموسوم ب: عصر الهجرة: Age of Migration)، أن مجموع التحولات التي عرفها العصر الحالي على مختلف المستويات ساهمت في ارتفاع ظاهرة الهجرة (4 : De Hass 2013)، مثل ما تعبر عنه الزيادة المطردة في «عدد السكان وتردي الظروف الاقتصادية والمشاكل الداخلية التي تعرفها بعض الدول (مثل الحروب الأهلية، المجاعات...) وثورة الاتصالات والمواصلات، في تسهيل هجرة الأفراد بين الدول»، (شعبان 2011: 2) والدفع بهم إلى الانتقال إلى مجتمعات جديدة حيث إمكانية تحقيق ما سمته

[††]. كارين (carine)، مقابلة شخصية، الرباط، 2019/09/15.

الأنثروبولوجية الإنجليزية كاتي جاردنر (Katy Gardner) ب: مشاريع السعادة (Happiness projects).[‡‡] (Gardner, 2015, 197-214)

إن الهجرة، كما يشير إلى ذلك هاين دو هاس (Hein de Hass)، «ظاهرة معقدة ولا يمكن اعتبارها بمثابة مجرد رد فعل مباشر على الظروف الصعبة التي قد يعيشها المهاجر في مجتمعه الأصلي، بل هي مدفوعة في المقام الأول بالبحث عن فرص أفضل في مكان آخر. ويشير الباحث إلى تعرض الكثير من المهاجرين لسوء المعاملة أو الاستغلال في البلدان المستقبلة، غير أن معظمهم يحسن، على المدى الطويل، من مستوى ونمط عيشه وذلك بفضل قدرته على الاستفادة من الهجرة، فقد تكون الظروف أحيانا صعبة بالنسبة للمهاجرين ولكنها غالبا ما تعتبر أفضل بكثير مقارنة بالفرص المحدودة في الوطن الأم – ولولا مجموع هذه التحديات، حسب الباحث، لن تستمر الهجرة». (De Haas et all, 2013,4)

وتماشيا مع هذه التغيرات ظهرت قراءات جديدة للوضع الهجري تستند إلى اتجاهات ومفاهيم حديثة تأخذ بعين الاعتبار ديناميات الفعل الهجري، حيث يقترح خالد كوسر، على سبيل المثال، مقاربة «الأبعاد والجغرافيا المتغيرة للهجرة الدولية من خلال ثلاثة اتجاهات على الأقل؛ تشير إلى انحراف مهم عن الأنماط والعمليات السابقة: أولا، زادت نسبة النساء ضمن المهاجرين بسرعة؛ ففي عام 2013 كان ما يقرب من نصف المهاجرين في العالم من النساء، وهناك عدد من الأسباب التي تفسر هذا الارتفاع أو تأنيث الهجرة من أهمها الطلب على العمالة الأجنبية أضحى انتقائيا على أساس الجنس بشكل متزايد، وتميل الكفة إلى الوظائف التي تشغلها النساء عادة، كما في قطاعات الخدمات والرعاية الصحية والترفيه، ثانيا وسع عدد متزايد من البلدان نطاق الحق في لم شمل الأسرة ليشمل المهاجرين، بمعنى السماح لهم بضم الأزواج أو الزوجات والأطفال. وينطبق هذا على الزوجات بالدرجة الأولى. ثانيا، تلاشي التمييز التقليدي بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، واليوم تقوم كل دولة في العالم تقريبا بجميع

[‡‡]. تستعير كاتي جاردنر هذا المفهوم (Happiness projects) من الأنثروبولوجية والباحثة في الدراسات النسوية سارة أحمد (Sara Ahmed)، بحيث تسائل هذه الأخيرة شروط السعادة ومدى ارتباطها بالآخرين من خلال مراوحتها بين الفلسفة والدراسات الثقافية والنسوية، وتعتبر السعادة بمثابة وعد (The Promise of Happiness) يوجه ويتحكم في خياراتنا عبر ما تسميه ب:«واجب السعادة» (happiness duty) والبحث المستمر عن تحقيقها. كما تعتمد الباحثة على التاريخ الفكري للسعادة، وعلى جملة من المداخل البحثية (الروايات الكلاسيكية وكتابات القرن السابع عشر حول المشاعر، والنفعية...).

- أنظر:

- Sara Ahmed,*The Promise of Happiness*, Durham and London :Duke University Press, 2010:123

الأدوار الثلاثة؛ إذا يغادرها المهاجرون، أو يعبرونها، أو يقصدونها، وربما تتجلى هذه الدينامية في أوضح صورها في منطقة البحر المتوسط، وثالثا، التحول من الهجرة الدائمة إلى الهجرة المؤقتة، فحتى الأشخاص الذين عاشوا في الخارج معظم حياتهم، كثيرا ما يحلمون بالعودة إلى مكان مولدهم...». (كوسر، 2021، 25)

3. استراتيجيات المغرب في تدبير قضايا الهجرة

منذ تسعينيات القرن الماضي، على وجه التقريب، ظهرت بوادر جديدة على ارتفاع ظاهرة الهجرة من أفريقيا جنوب الصحراء في اتجاه أوربا عبر دول شمال أفريقيا. حيث ارتفع منسوب الهجرة بشكل واضح، كما أشرنا سابقا، بالموازاة مع تشديد المراقبة على المناطق الحدودية والعمل على إنتاج سياسات جديدة تهم الهجرة واللجوء من طرف أوربا والمغرب. مما دفع ببلدان شمال أفريقيا والمغرب تحديدا إلى محاولة إنتاج وتبني سياسات هجرية مبتكرة، تتماشى مع مجمل التغيرات العميقة التي عرفتها قضايا الهجرة وطنيا ودوليا، والعمل بصورة مهمة على بلورة استراتيجيات متداخلة مع رهاناته التنموية، عبر البحث عن إمكانية إدماج الهجرة في المشاريع التنموية وتحقيق التكامل الاقتصادي والتخفيف من حدة معاناة هذه الفئة.[§§]

تبدو التدابير الجديدة التي نهجها الإتحاد الأوربي[***] مدخلا رئيسيا لفهم التحولات التي همت الحركية المجالية بين دول شمال إفريقيا وأروبا الغربية، وكيف أننا أصبحنا نعيش كما أشار كريستيان برادو (Christian Pradeau) في عصر ينتظم وفق رهانات حدودية، (Pradeau, 1993, 165) أو بمعنى آخر إرساء تدابير صارمة لتأمين الحدود من تدفقات المهاجرين من الدول التي تعرف وضعيات هشة على

[§§] تظهر لنا مضامين وتوصيات تقرير النموذج التنموي الجديد، أن الهجرة لم تعد قضية مفصولة عن الرهانات التنموية الكبرى أو قضية سياسية وأمنية وحسب بل أصبحت عنصرا جوريا في تحقيق الأهداف والرهانات التنموية.

[***]. أنظر:

- Rapport d'avancement sur la mise en œuvre de l'agenda européen en matière de migration, COM(2019) 481 du 16 octobre 2019, Disponible sur <URL: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/PDF/?uri=CELEX:52019DC0481&rid=1
- Voir le bilan de qualité de la législation de l'Union sur la migration légale [SWD(2019) 1055 du 29 mars 2019]. Disponible sur <URL: https://ec.europa.eu/info/sites/default/files/communication-new-pact-migration-asylum_fr.pdf

مختلف المستويات، وذلك لما لظاهرة الهجرة الدولية من تأثيرات عميقة على مختلف الأنساق المجتمعية والسياسية «ولا تنطوي على الهجرة الجسدية فحسب، بل هي ظاهرة سياسية بطبيعتها وتشمل باقي الأنساق الأخرى»،[†††] بل أكثر من ذلك تعد مساهما مهما في الصراعات السياسية داخليا وخارجيا،[‡‡‡] وفي هذا المستوى أحدث «القرار الذي صدر بتاريخ 28 نونبر 2002»، (Council Directive, 2002, 17-18) تحولات مهمة في سياسات الهجرة الدولية، بحيث تشير مضامين هذا الأخير إلى إستحداث إجراءات عقابية وأمنية صارمة مثل: ضرورة إتخاذ تدابير صارمة لمكافحة كل من يساعد على الهجرة غير الشرعية سواء تعلق الأمر بالعبور غير المصرح به للحدود، أو بالشبكات التي تستغل البش (المتاجرة في البشر..).

تتعدد القراءت والتأويلات المرتبطة بهذا القرار، غير أن نتائجه كانت لها انعكاسات واضحة على تغير طرق وأشكال الهجرة نحو أوربا، كما ساهمت هذه الإجراءات في تزايد الضغط على الدول الحدودية مثل: الدولة المغربية، فكلما فرض الإتحاد الأروبي إجراءات أكثر صرامة على قوانين الهجرة إلا وانعكس ذلك على دول شمال إفريقيا والمغرب بشكل خاص، بمعنى آخر تزايد أعداد المهاجرين في المغرب وما يرافق ذلك من مخاوف وإكراهات اجتماعية وصحية واقتصادية مهمة باعتباره أقرب منطقة جغرافية إلى أروبا، مما يحتم على المغرب تدبير وضعية المهاجرين وفق استراتيجيات مندمجة رغم ما تطرحه من تساؤلات كثيرة (مثل اعتباره دركي أوربا، وهي الصفة والمهمة التي يرفضها لمغرب).

عموما، ساهمت القيود الجديدة التي فرضتها أوربا على المهاجرين في توجه المغرب إلى إنتاج استراتيجيات جديدة لتدبير وضعية المهاجرين، حيث يعلب دورا حيويا في وقف الهجرة إلى أوربا؛

[†††]. أنظر في هذا السياق، دراسة أريتسيد زلبيرغ (Aristide Zolberg)، التي تناولت بشكل خاص التحولات العالمية في سياسات الهجرة وتأثيراتها على المهاجرين واللاجئين، مثل نموذج الولايات المتحدة الأمريكية وما فرضته من شروط صارمة على المهاجرين واللاجئين (الإقامة، والجنسية...إلخ)، وما رافق ذلك من تأثيرات عميقة على الأفراد والمجتمع بشكل عام:

- Aristide Zolberg, 'The Politics of Immigration Policy: An Externalist Perspective,' in Nancy Foner et al, eds., Immigration Research for a New Century: Multidisciplinary Perspectives (New York: Russell Sage Foundation, 2000): 60-68.

[‡‡‡]. يمكن أن نفهم من هذه الإشارة أن الهجرة لم تعد ترتبط بفعل الحركية أو الانتقال من مكان إلى آخر، بل أصبحت ترتبط بأبعاد كثيرة وتتدخل في مجالات كثيرة من بينها المجال السياسي، حيث تعتبر ورقة مؤثرة بالنسبة للأحزاب السياسية لما يرتبط بالمهاجر من وصوم قبَلِية (مثل تفاقم البطالة والصراعات الثقافية والمشاكل الأمنية...الخ) تكسبالسياسي التضامن الشعبي.

بالأخص من إفريقيا جنوب الصحراء. ومن أهم هذه الاستراتيجيات: الاستراتيجية الوطنية لمكافحةالهجرة غير الشرعية سنة 2003، والتي انتهت بإصدار القانون 02-03 حول دخول وإقامة الأجانب بالمغرب والهجرة غير الشرعية وإحداث مديرية الهجرة ومراقبة الحدود (27 دجنبر2004).

غير أن استحداث «الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء» (منذ 9 شتنبر2013) يعتبر من أبرز الاستراتيجيات التي نهجها المغرب في ملف الهجرة، ورغم ما تتضمنه من إجراءات مهمة تم فئات عريضة، سنتوقف عندها في الخطاطة القادمة، من المهاجرين إلا أنها لم تشمل مجموعة من الفئات الأخرى التي تعرف وضعية هشة على مختلف المستويات مثل: الأمهات العازبات من أفريقيا جنوب الصحراء رغم ما تعرفه من ظروف اجتماعية وصحية واقتصادية صعبة، مما يضاعف من هشاشتها المعيشية في سياق المجتمع المغربي. في المقابل، تهتم هذه الاستراتيجية بالفئات التالية:

الشكل رقم2: الفئات المستفيدة من الإستراتيجية الوطنية للهجرةواللجوء

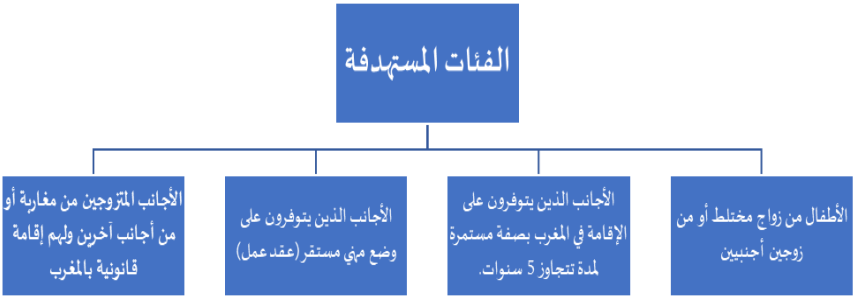

المصدر: إنجاز الباحث

عموما، تهدف الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء إلى «ضمان إدماج أحسن للمهاجرين وتدبير أفضل لتدفقات الهجرة في إطار سياسة منسجمةشاملة وذات بعد إنساني ومسؤول، من خلال تسهيل اندماج المهاجرين، تأهيل الإطار القانوني، تدبير تدفق المهاجرين في إطار احترام حقوق الإنسان ووضع إطار مؤسساتي ملائم».(مديرية شؤون الهجرة، 2018، 2)

P-ISSN: 2716-9170
E-ISSN: 2773-3459

الشكل رقم 3: المبادئ الموجهة للرؤية الاستراتيجية للهجرة

المصدر: تقرير الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، مديرية شؤون الهجرة. المغرب.

وفي «26 أكتوبر 2015، في تقرير نهائي، تم استحداث اللجنة الوطنية للمراقبة والاستئناف كجزء من عملية التنظيم وتم قبول 18694 طلب من إجمالي 27643 طلب تسوية، كما أعلنت وزراة الداخلية في وقت لاحق عن عملية استثنائية بخصوص التداول في طلبات حوالي 8644 مهاجرا غير شرعيا، وقررت تخفيف معايير معينة للسماح لأكبر عدد ممكن من الأشخاص بتسوية وضعيتهم القانونية». (GADEM, 2015, 11)

رغم ما تتضمنه هذه الاستراتيجيات من رؤية مندجمة لوضعية المهاجرين، كونها تهتم بولوجية هذه الفئة إلى مختلف المجالات (الاجتماعية والثقافية والصحية والمهنية والاقتصادية...) غير أنها تضمنت العديد من الاختلالات. حسب تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2018: «سُجل تأخر في إعمال القانون المتعلق بالهجرة واللجوء، سيما في ما يخص ضمان الحق في التغطية الصحية لفائدة المهاجرين في وضعية فقر أو هشاشة. ومن ناحية أخرى، تميزت سنة 2018 أيضا بتنامي موجات الهجرة غير الشرعية انطلاقا من السواحل المغربية في اتجاه بلدان جنوب أوروبا....، وبعد مرور خمس سنوات على بدء تنفيذ هذه السياسة الوطنية، تمت تسوية وضعية 58.000 مهاجر، إثر تنظيم حملتين لفائدة المهاجرين غير النظاميين. وفضلا عن ذلك، تم اتخاذ جملة من التدابير

الرامية إلى تيسير ولوج المهاجرين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، سيما ما تعلق بالولوج إلى التعليم والصحة. ومع ذلك، وإذا كان حق الولوج إلى الخدمات العمومية، إسوة بالمواطنين المغاربة، حقا تنص عليه السياسة الوطنية للهجرة واللجوء، فإن إعماله على أرض الواقع يواجه العديد من الصعوبات المتعلقة بضعف التنسيق بين القطاعات الوزارية المعنية بتنزيل هذه السياسة، بحيث أن صعوبة الولوج إلى الخدمات الصحية، حتى الأولية منها، هي أكثر حدة بالنسبة للمهاجرين الذين يعيشون في ظروف صعبة في مخيمات مؤقتة، سيما في المناطق الشمالية والشرقية للبلاد ».(المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2018، 90)

الشكل رقم 4: السياسة الوطنية للهجرة واللجوء والرهانات الإستراتيجية لقضايا الهجرة

المصدر: تقرير الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، مديرية شؤون الهجرة(المغرب).

يمكن القول أن القراءات العلائقية لنتائج هذه الاستراتيجية يؤشر بشكل ملحوظ على فاعليتها في مستويات عديدة، لاسيما تأهيل هذه الفئة مهنيا من خلال إدماجها السوسيواقتصادي عبر «تدريب المهاجرين حتى يكونوا مؤهلين لإيجاد عمل إما في المغرب أو عند عودتهم إلى بلدهم الأصلي».(المنتدى الإفريقي الرابع حول الهجرة، 2018، 14) لكن هذا الأمر لا يقف عند المؤسسات الحكومية بل يشمل أيضا هيئات المجتمع المدني (الجمعيات والمنظمات مثل منظمة أطباء بلاحدود....) كونها شريكا أساسيا في رعاية المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء.(Harrami et Mouna, 2018, 9)

إلا أن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى بعض الملاحظات الكثيرة التي تقف حاجزا أمام نجاح هذه الاستراتيجية كما هو معلن في مضامينها، بالأخص عدم اهتمامها بشكل مهم ببعض الفئات التي تعيش وضعية هشاشة على مختلف المستويات مثل: المهاجر غير النظامي وتحديات الاستفادة من الخدمات الصحية والاجتماعية، فخلال سنة 2003، تم استحداث شهادة الاحتياج قصد الاستفادة من الخدمات الصحية في المرافق الصحية العمومية، حيث كان يتم تصنيف المهاجرين من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بصفتهم «دون محل إقامة ثابت»، وكان من حقهم بالتالي الحصول على خدمات صحية في المرافق الصحية العمومية، اعتمادا على نظام شهادة الاحتياج. وأعلنت زوارة الصحة حينئذ، من خلال دورية وزارية، أن العلاج الطبي والخدمات الصحية لفائدة "المهاجرين السريين"، مسموح به لأسباب تتعلق بالتحكم في الأمراض المعدية، وبالتالي استفادة المهاجرين من أفريقيا جنوب الصحراء من خدمات طبية مجانية وبصورة خاصة الفئة المصابة بعدوى فيروس فقدان المناعة المكتسب، لكن وانطلاقا من سنة 2012، تمت الاستعاضة عن نظام شهادة الاحتياج بنظام المساعدة الطبية (RAMED).

ويشير الفصل 31 من الدستور المغربي إلى أن الرعاية الصحية تهم المواطنين والمواطنات المغاربة، أما المهاجرون واللاجئون والنازحون فيستفيدون من التأمين الصحي الإجباري فقط في حال كانوا مسجلين لدى هيئات التغطية التابعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أما باقي الفئات غير المسجلة فإنها تخضع للنظام الصحي المجاني (نظام المساعدة الطبية RAMED) وهو ما يطرح إكراهات كثيرة تحول دون استفادة الفئات في وضعية غير نظامية من الخدمات الصحية والخوف من الاعتقال أو الترحيل، وهو ما يؤثر على حقهم في التطبيب والاستفادة من الرعاية الصحية.

على سبيل الختم

لقد ساهمت مختلف التحولات التي عرفتها ظاهرة الهجرة على المستوى الدولي والإقليمي في الدفع بالمغرب إلى تطوير وتغيير سياساته واستراتيجياته المرتبطة بالهجرة، خاصة أن هذا الأخير لم يعد محطة من محطات رحلة العبور؛ أي بلدا لعبور المهاجرين إلى الضفة أخرى وحسب، بل أصبح خيارا أساسيا للاستقرار بالنسبة لعدد مهم من المهاجرين كما تشير إلى ذلك مجموعة من التقارير والدراسات الأكاديمية. مما يعني تجاوز مجمل التصنيفات التقليدية التي تختزل بلدان شمال أفريقيا مثل المغرب اعتبارها بمثابة دركي أوربا أو مصدرا للهجرة، والاعتماد في قراءتها للهجرة على الثنائيات التقليدية: بلدان العبور وبلدان المقصد أو الدول المصدرة والدول المستقبلة أو الحاضنة للمهاجرين.

المراجع

العربية

حمدي شعبان، **الهجرة غير الشرعية: الضرورة والحاجة**، مركز الإعلام الأمني، 2011.

خالد كوسر، **الهجرة الدولية**، ترجمة: محمد فتحي خضر، أبو ظبي، دائرة الثقافة والسياحة – أبوظبي، مركز أبوظبي للغة العربية، مشروع كلمة للترجمة، 2021.

شاكر ظريف، معضلة الهجرة السرية في منطقة الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى وارتداداتها الإقليمية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، عدد 13، 2016.

النموذج التنموي الجديد، التقرير العام، 2021.

التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المغرب، 2018

تقرير مديرية شؤون الهجرة، المغرب، 2018

تقرير المنتدى الإفريقي الرابع حول الهجرة، جيبوتي، 2018

الأجنبية

Anna Mayda and all (2018).,' The Political Impact of Immigration: Evidence from the United States,' NBER Working Paper, no. 24510.

Aristide Zolberg, 'The Politics of Immigration Policy: An Externalist Perspective,' in Nancy Foner et al, eds., Immigration Research for a New Century: Multidisciplinary Perspectives (New York: Russell Sage Foundation, 2000): 60-68.

Belguendouz,A., (2005) « Expansion et sous-traitance des logiques d'enfermement de l'Union européenne : l'exemple du Maroc », Cultures & Conflits, 57, 155-219.

De Haas Heinn, Stephen Castel, and Miller Mark J. (2013) The age of migration. International Population Movements in the Modern World, Basingstoke, Palgrave MacMillan.

Ezeonu, I. (2008). Crimes of globalization: health care, HIV and the poverty of neoliberalism in sub-SaharanAfrica. International Journal of Social Inquiry, 1(2), 113-134.

Harris, R., Tobias, M., Jeffreys, M., Waldegrave, K., Karlsen, S., &Nazroo, J. (2006). Effects of self-reported racial discrimination and deprivation on Māorihealth and inequalities in New Zealand: cross-sectionalstudy. The Lancet, 367(9527), 2005-2009

Jonathon Moses, 'The Shadow of Schengen.' in Erik Jones and AnandMenon and Stephen Weatherill, eds., The Oxford Handbook of the European Union (Oxford: Oxford University Press, 2012), 600.

Katy Gardner, 'The path to happiness? Prosperity, suffering, and transnational migration in Britain and Sylhet', HAU Journal of Ethnographic Theory, vol 5, no. 3 (2015) : 197-214.

Noureddine Harrami & Khalid Mouna,' Migratory Management in Morocco - What Do the Stakeholders Think?', MEDRESET Working Papers, no. 20 (2018)

Guilbert, L., (2005). L'expérience migratoire et le sentiment d'appartenance. Ethnologies, 27(1), 5–32

Pradeau,C., Jeux et enjeux des frontières, essai de géographiegénérale, Talence: Presses Universitaires de Bordeaux, 1993

Report, *Governance of migration and development supporting evidence forthematic-area 3, Ninth Global Forum on Migration and Development*, Bangladesh, November 2016

Report : ILO Global Estimates on International Migrant Workers, Results and Methodology, 2018.

Rapport conjoint rédigé pour le GADEM, Migreurop, la Cimade et l'APDHA (2015):11.

Council Directive (2002/90/EC of 28 November 2002, OJ L 328, 5.12.2002: 17–18.